تقصير ونحو لغير المأذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة ردها فرع
وقع السؤال أيضا عما يقع كثيرا استعير الدابة إذا انزل عنها بعد ركوبه
لها برسلها مع تابعه فيركبها التابع في العود فتتلف بغير الاستعمال المأذون
فيه فهل يضمنها المستعير لأن التابع فيه لتطرو الاقرب أن الضمان على المستعير
لأن التابع وإن كان هو في حاجة المستعير من الصيانة إلى محل الحفظ ش
م ر قال رد على المالكي قوله عليه أي على المالك لأنه قائم مقام
المستأجر والمستأجر لا تلزمه مؤنة الرد وإذا حاله القاضي وقال
الكفوي القاضي سيف قلوعنها المستعير لم يرجع إذا علف بإذن حاكم
أو أشهد قال وسواء كانت الكاسيناف حيث يندرس الكلم
لم لا رجوع الداع بأي أو تشهيد ويجب عند العارية تقييد نحو
تشهيد مثلا لأمونة وفقره وغلظه ورقته قال وقد نظم بعضهم من يأتي
بقوله من البسيط

لا تأكل الأرض حسما للسلح ولا لها لوم ولا قيد فقل معوك
وللقارئ قرآن ويحتسب إذا له الا له يجري الملك

محل وضعه إذا لم يرد المأذون له نصا على الضمان
ولا امتنع الرجوع لأن عوده إذا رأى ذو قد علمت أن العارية جائزة
من الجانبين وقد تلزم من أحد الجانبين قاله ابن قاسم وقد تلزم من جانب
المعير فقط كما في السكان المعدة وفيما لو استعار إنسان لمعير
وقد ضاق الوقت وظاهر أنه إذا رجع المعير في هذين قبل الانتفاع بالعارة
بعد أن ركبه لكن وهو ما بين فتيته فيما استحق العلو ومنزلا
قد وهي الحين استعارة هذا المعير بالمراد والأظهر غير
من كلام الحداد للعارة بذلك المعنى في كلامه استخدام لأن ذكر
العارية بمعنى العقد وأعاد عليها الضمير بمعنى الشيء المعار إذا لمت
وهي أو بعضها فيرد الاستعارة المأذون فيه وتوفي حالة الاستعارة وبالغة
سماوية وبلا تقصير كما ذكره إن كان سقطت حال سيرها في يد المستعير

تفرع

تفرع ظهرها لا بسبب الاستعارة ويدعي مالكها السقوط به في تحصيل تلك المنفعة
كما لو قال لرجل احمل متاعي هذا على دابتك في مالك الدابة شاهد على دابته
قلت أي لا بسبب الاستعارة وخرج بقولها ما إذا تلفت فضمنها سقوطها
بالبدل الشرعي بقيمتها مستوفية كانت أو مثلية يوم تلفها هذا هو
المعتمد أو مثلية كالخشب والحجر يسم يوم تلفها كما هو المعتمد
ويريد بتلفها ما يعم الشرعي كحرقها وغصبها وسرقتها ومعلوم أن القيمة
هي المعمول بها في الأقوار لة لا تجره على المستعير لمدة الغصب والسرقة إذا لم
يقيد وهو ظاهر بشرط كونها أمانة أو غيرها بقيد رمضان لم يخالف
الحداد إذا الشرط لا غير دون العارية فيهما كما أفتى به كلام الأسنوي وإلا
ولي وخرج بالمتوفى في الثانية وإن توقف فيه الأذرعي بسم وهو المعتمد
ليس هو المعتمد والمعتمد الأول قال عليه تيار أي وولد الدابة
ولو ولدت عند المستعير كتيار العبد وهو غير مضمون وإن شهما قال
كلد في الكافي الدابة أي فإنه أخذه لا يستحق لأنه لم يركب عليه لم
يضمنه أي لأن المحرم يلزمه رد ماله وعلى المحرم إخراج الله تعالى لله متعلق بالعارة
هذا إذا استعار الحلال من المحرم أما عكسه بأن استعار المحرم من الحلال
صيدا برا وحشيا ما كولا فتلف في يده ضمن إخراج الله تعالى والقيمة للحلال
وعليه قول ابن الأودي

هذي سوادي حسن مستطرف وقع على أصابين قد تقرعا
قاض بذي برضي ما لكه ويضمن القيمة والمتاعا

أما ما تلف بالاستعمال المأذون فيه كأن سخ أو تقرد بالبرذعة
وكلف الدابة بالحمل والركوب المعتادين وأنكسار السيف والعقار وقطع
الخيط ونحو إذا استعار الكاتب مسطرة ليسطر عليها ونحو واختلفا ولا بينة
للتلف بالمأذون فيه أو بغيره صدق المستعير على ما نواه كما بينته
تتمة ومضت مدة لكن ليس قيدا في العقد بل قد وجعله
شيخ الإسلام في شرح المنهج قيدا وهو الظاهر بل هو المتعين لقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)